المدخول بها والا طلقة ومع قول احمد في احدى روايتيه انه يقع الثلاث وفي
الاخرى انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع
يرجع الى الملتبسين فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ومنه قول ابي حنيفة واحمد
انه لو قال لزوجته انا منك طالق او ردا الامر اليها فقالت انت مني طالق ثلاثا لم يقع شئ
مع قول مالك والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول انه لا يصح للمراة طلاق نفسها لانه حق للزوج من مقام الزوج
من حيث انه قايم عليها ودون العكس ووجه الثاني انها كالوكيل الاجنبي في طلاق
نفسها ومنه قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته انت طالق ونوى الثلاث وقع
واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايتيه انه يقع الثلاث فالاول
مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ومنه قول ابي حنيفة انه
اذا قال لزوجته امرك بيدك ونوى الطلاق وطلقت نفسها ثلاثا فان نوى
الزوج الثلاث وقعت واحدة او احدة لم يقع شئ مع قول مالك انه يقع ما اوقعت
من عدد الطلاق اذا اقرها عليه فان ذاكرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق
ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان نوا لها الزوج وانه ان نوى دون
الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث
او واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف نمط التفصيل
والرابع مشدد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ومنه قول ابي حنيفة ومالك انه لو
قال لزوجته طلقي نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شئ مع قول الشافعي واحمد
انه يقع واحدة فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ومنه قول الامة الثلاثة انه لو قال لغير مدخول بها انت طالق انت
طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث فالاول
مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة
لكون المراد به البينونة الصغرى القائمة مقام البينونة الكبرى في البعد عنها
بعدم وقوع الايتلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنغص
بالطلاق الا عند الخاصمة والغضب فاوخذنا المطلقة الثالثة وسوء بها بهذه
والثانية ووجه الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومنه قول
ابي حنيفة ومالك انه لو قال للمدخول بها انت طالق ان طلقتك فطلقها

اردت انها ما بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول الشافعي واحمد انه لا يقع الا
واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القول الاول
ومنه قول الامة الثلاثة ان طلاق الصبي لغا فلا يثبت به المراد به من تعقل الطلاق
مع قول احمد في ظهر روايتيه انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والمزني من
الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ومنه قول ابي حنيفة انه لو طلق او اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل الاعتاق
مع قول الامة الثلاثة انه لا يقع اذ النظر به وانما عن نفسه فالاول مشدد والثاني
مخفف فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكره اسم فاعل جره بين احتمال
ذلك الضرر وبين وقوع ما اكره عليه فكانه اختار وقوع الطلاق والعتق لاسباب والثاني
منسوب الى الحق ووجه الثاني الاخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه اذا كان الحكم لا يكثر
لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باحاد فروع الدين ومنه قول الامة
الثلاثة واحمد في احدى روايتيه ان غلبة الظن في وقوع ما اكره به كافية في حصول
الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الخرقي انه لا يكون اكراها مع قوله
في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او القطع للطرف فهو اكراه وان كان
بغيره فلا فالاول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث
مفصل فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احاد الناس الذين
لا صبر عندهم من الملتزمين في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال الاول اظهر
او اللصوص ممن يخاف الغيبة يستحق ان يقتل اذا سلح الوالي حينئذ وكذلك القول في
الثالث المفصل ومنه قول مالك والشافعي انه لا فرق بين ان يكون المكره السلطان
او غيره كلص متغلب مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه ان الاكراه لا يكون الا
من السلطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ومنه
قول مالك واحمد انه اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول
ابي حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ومنه قول الامة الثلاثة انه اذا انشاء الطلاق لا يقع مع قول مالك
في المشهور عنه لانه ضد الايقاع فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبتي
الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع ومنه قول
الامة الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقا بائنا ثم مات في مرضه الذي طلق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)